

Document: EB 2016/LOT/P.14
Date: 3 November 2016
Distribution: Public
Original: French

A



الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق
بشأن منحة مقترح تقديمها إلى
جمهورية موريتانيا الإسلامية من أجل
مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

William Skinner

مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2974
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

Philippe Rémy

مدير البرنامج القطري
شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: +39 06 5459 2629
البريد الإلكتروني: p.remy@ifad.org

Elena Pietschmann

موظفة البرنامج القطري
رقم الهاتف: +39 06 5459 2782
البريد الإلكتروني: e.pietschmann@ifad.org

للموافقة

المحتويات

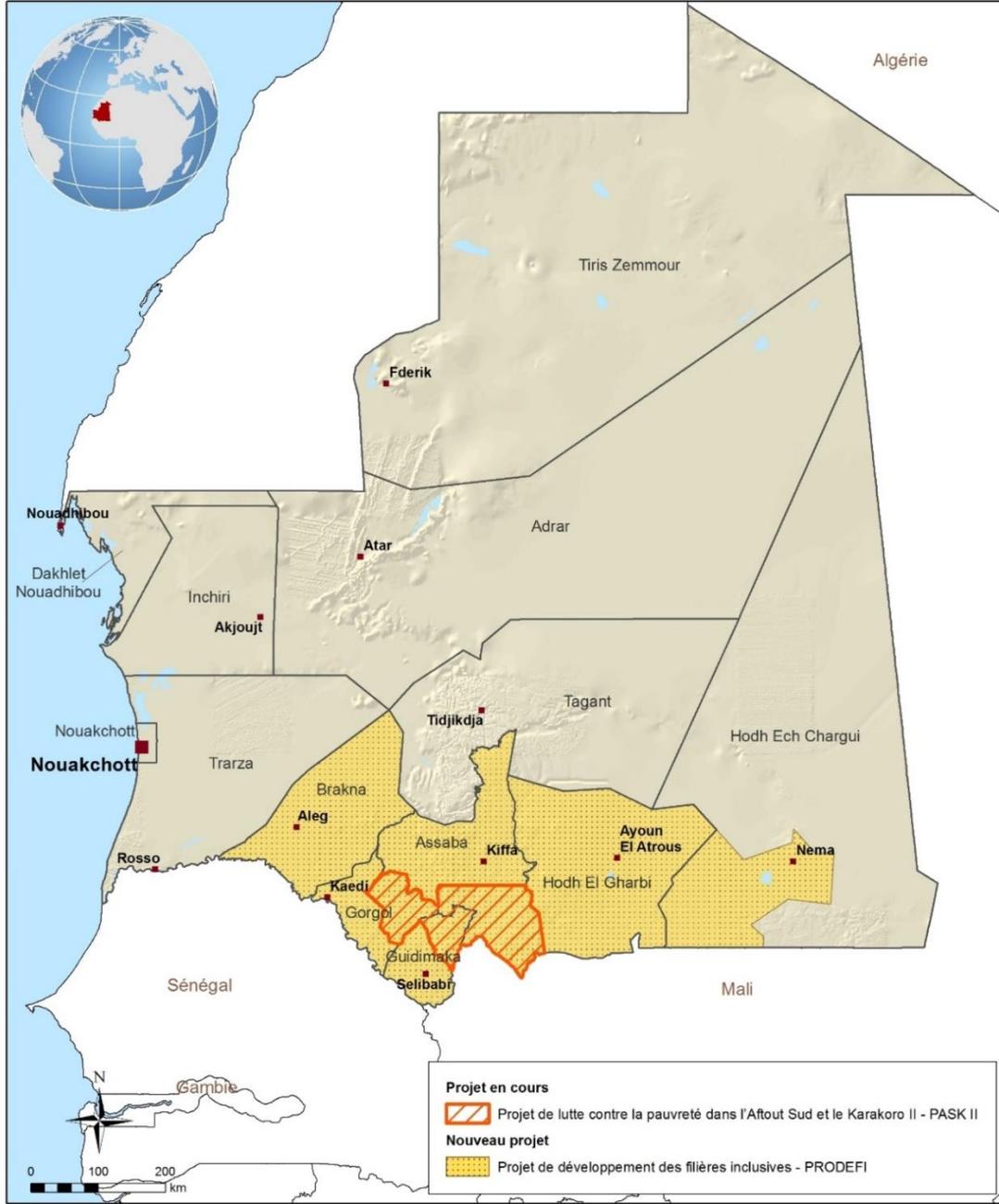
ii	خريطة منطقة المشروع
iii	موجز التمويل
1	توصية بالموافقة
1	أولاً- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي
1	ألف- التنمية القُطرية والريفية و سياق الفقر
2	باء- الأساس المنطقي والمواعمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطرية
3	المستند إلى النتائج
3	ثانيا- وصف المشروع
3	ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة
3	باء- الهدف الإنمائي للمشروع
4	جيم- المكونات/النتائج
4	ثالثا- تنفيذ المشروع
4	ألف- النهج
5	باء- الإطار التنظيمي
5	جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة
6	دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير
7	هاء- الإشراف
7	رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده
7	ألف- تكاليف المشروع
9	باء- تمويل المشروع
9	جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية
10	دال- الاستدامة
10	هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها
10	خامسا- الاعتبارات المؤسسية
10	ألف- الامتثال لسياسات الصندوق
11	باء- المواعمة والتنسيق
11	جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق
12	دال- الانخراط في السياسات
12	سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني
12	سابعا- التوصية

الذيول

الذيول الأول - اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها
الذيول الثاني - الإطار المنطقي

خريطة منطقة المشروع

جمهورية موريتانيا الإسلامية
الأنشطة التي يمولها الصندوق
مذكرة الاستراتيجية القطرية



إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.
المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | 2016-6-23

جمهورية موريتانيا الإسلامية مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة

موجز التمويل

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	المؤسسة المبادرة:
جمهورية موريتانيا الإسلامية	المستفيد:
وزارة الزراعة	الوكالة المنفذة:
45.2 مليون دولار أمريكي	التكلفة الكلية للمشروع:
10.75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 15 مليون دولار أمريكي تقريباً)	قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق في إطار القدرة على تحمل الدين:
4.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 6 ملايين دولار أمريكي تقريباً)	قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق في إطار حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة:
5 ملايين دولار أمريكي	مساهمة الحكومة:
2.2 مليون دولار أمريكي	مساهمة المستفيدين:
2 مليون دولار أمريكي	مساهمة القطاع الخاص:
15 مليون دولار أمريكي تقريباً	عجز التمويل:
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	المؤسسة المكلفة بالتقدير:
يخضع لإشراف الصندوق المباشر	المؤسسة المتعاونة:

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جمهورية موريتانيا الإسلامية من أجل مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة، على النحو الوارد في الفقرة 49.

منحة مقترح تقديمها إلى جمهورية موريتانيا الإسلامية من أجل مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة

أولاً- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القُطرية والريفية و سياق الفقر

- 1- يبلغ عدد سكان موريتانيا ما يقرب من 4 ملايين نسمة، يعيش حوالي 50 في المائة منهم من الزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك (البنك الدولي، 2013). وكان معدل النمو السكاني السنوي قدره 2.8 في المائة في عام 2013. وتبلغ مساحة البلد 1 030 700 كم²، وأكثر من ثلثها صحراوية.
- 2- وخلال الفترة 2005-2010، ساهم القطاع الريفي بنسبة 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، 11 في المائة منها للقطاع الفرعي للإنتاج النباتي و9 في المائة للقطاع الفرعي للثروة الحيوانية و5 في المائة لقطاع صيد الأسماك (البنك الدولي، 2016).¹ وخلال الفترة نفسها، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي المرتبط بالقطاع الأولي 4.1 في المائة سنوياً، وكانت هناك اختلافات كبيرة بين السنوات بسبب عدم انتظام هطول الأمطار.
- 3- وتصنف موريتانيا في فئة الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل.² وارتفع مؤشر التنمية البشرية الخاص بالبلد من 0.424 إلى 0.487 بين عامي 2004 و2014، ولكنه لا يزال أقل من متوسط أفريقيا جنوب الصحراء، البالغ 0.502. وعلى الرغم من أن أكثر من نصف السكان يعيشون في مناطق ريفية، فإن البلد يشهد تحضراً سريعاً جداً وسكانه من الشباب: يقل عمر 44 في المائة من الموريتانيين عن 15 سنة³، و60 في المائة منهم تحت 25 سنة و5 في المائة فقط أكبر من 60 سنة.
- 4- ولا تزال نسبة الفقر في المناطق الريفية عالية، وخاصة في جنوب البلد. وانخفضت نسبة السكان الموريتانيين الذين يصنفون على أنهم فقراء من 51 في المائة في عام 2000 إلى 47 في المائة في عام 2004، ثم إلى 42 في المائة في عام 2008 و31 في المائة في عام 2014.⁴ وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال هذه النسبة عالية، وخاصة

¹ مؤشرات التنمية في العالم.

² البنك الدولي، أكتوبر/تشرين الأول 2015.

³ برنامج الأغذية العالمي، استقصاء الأمن الغذائي للأسر في موريتانيا يوليو/تموز 2009.

⁴ تستند معدلات الفقر هذه إلى عتبة مقدرة بالقيمة الحقيقية تبلغ 169 445 أوقية موريتانية بأسعار عام 2014.

⁵ البنك الدولي، أكتوبر/تشرين الأول 2015.

- في المناطق الريفية (التي يعيش فيها 74 في المائة من الفقراء) وجنوب البلد حيث لا تزال نسبة 44.4 في المائة من السكان في المناطق الريفية تعيش تحت خط الفقر، مقابل 16.7 في المائة في المناطق الحضرية.⁶
- 5- وتدعو الحالة الغذائية والتغذية للسكان الموريتانيين إلى القلق. ووفقا لأحدث استقصاءات نظام رصد الأمن الغذائي لعام 2015 التي أجرتها لجنة الأمن الغذائي بدعم من برنامج الأغذية العالمي، فإن 23.8 في المائة من الأسر الموريتانية تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وخصوصا في الطرف الجنوبي الزراعي الرعوي من البلد. ويفسر انعدام الأمن الغذائي الدائم ارتفاع معدلات سوء التغذية المزمن بين الأطفال دون سن الخامسة، التي تزيد عن 20 في المائة على المستوى الوطني،⁷ في حين تعاني نسبة 14 في المائة من الأطفال من سوء التغذية الحاد^{8،9}.
- 6- وتواجه سلاسل القيمة المحلية منافسة من الواردات. وتستورد موريتانيا في المتوسط 60 في المائة من المواد الغذائية الأساسية المستهلكة في البلد. ولا يغطي الإنتاج الوطني إلا الطلب على اللحوم الحمراء والأسمك في حين يتم استيراد ثلثي الحبوب المستهلكة. وتتزايد الواردات من المنتجات النباتية، ومعظمها من المغرب وأوروبا، منذ عام 2010. وعلى الرغم من الاستثمارات الكبيرة في مشروعات إنتاج الأرز، فلا يزال حجم واردات الأرز مرتفعا. ويعتمد استهلاك السكر والزيت، من الناحية الأخرى، اعتمادا كليا على الواردات. وبالتالي يتعين مراعاة الطلب قبل إجراء أي تدخل في الإنتاج يهدف إلى الحد من التبعية الغذائية للبلد. ويكتسي هذا النهج القائم على الطلب أهمية أكبر في ضوء تجربة برنامج تنمية سلاسل القيمة لأغراض الحد من الفقر، وهو مشروع سابق اشترك في تمويله الصندوق، التي أظهرت أن الأسواق المحلية يمكن أن تصبح مشبعة بسرعة.
- 7- وموريتانيا من أكثر البلدان عرضة لآثار تغير المناخ. وعلى أساس مؤشر الأداء البيئي لعام 2010، يحتل البلد المرتبة 161 من بين 163 بلدا. فيؤدي تغير المناخ إلى تفاقم المخاطر الطبيعية من جهة (الجفاف والفيضانات الدورية)، ومخاطر حدوث انقطاعات في الشبكات التي تتأثر به، والآثار التي يحدثها الإنسان. كما أنه يقلل إنتاجية وجودة الكتلة الحيوية، التي تؤثر سلبا على المراعي والمنتجات الحراجية غير الخشبية. ويشكل ارتفاع درجات الحرارة أيضا عائقا أمام حفظ المنتجات.
- 8- والقطاع المالي الموريتاني صغير الحجم نسبيا وغير متطور في المناطق الريفية: لا تزال تغطية البنوك الريفية محدودة بحوالي 15 000 عضو، أو 0.4 في المائة من السكان، وودائع ادخارية قدرها 1.7 مليون دولار أمريكي.¹⁰ وتمثل الكثافة السكانية المنخفضة ورأس المال الضعيف لسكان الريف، وبالتالي مدخراتهم، عوائق تحول دون الاندماج المالي في سلاسل القيمة.

باء- الأساس المنطقي والمواعمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج

- 9- في سياق وطني يتسم بمستويات مرتفعة من الفقر وسوء التغذية، وضعف القدرة التنافسية لسلاسل القيمة، والاعتماد الكبير على الواردات والظواهر المناخية التي تزيد من إفقار السكان، يستند مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة إلى تجربة الصندوق في موريتانيا وفي المنطقة دون الفرعية أيضا ويسعى إلى توسيع نطاقها، من خلال اعتماد نهج

⁶ وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الملامح الوطنية للفقر في موريتانيا. نسخة مؤقتة. يونيو/حزيران 2015.

⁷ العتبة الحرجة وفقا لمنظمة الصحة العالمية.

⁸ الاستقصاء الوطني للتغذية SMART، موريتانيا، وزارة الصحة والبيونسف، يونيو/حزيران 2015.

⁹ تقرير عام 2015 عن التغذية العالمية (المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية).

¹⁰ التقارير السنوية للبنك المركزي والمقابلات خلال بعثات الصياغة.

لمكافحة الفقر يقوم على دعم سلاسل القيمة الشاملة. ويتمشى منطق تدخل مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية (استراتيجية تنمية القطاع الريفي، والخطة الوطنية للتنمية الزراعية، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، وبرنامج العمل الوطني للتكيف مع تغير المناخ) ومذكرة الاستراتيجية القطرية للصندوق. ويستند أيضا إلى خبرة الشركاء التقنيين والماليين الموجودين في موريتانيا، ولا سيما الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

10- وقد أظهر برنامج تنمية سلاسل القيمة لأغراض الحد من الفقر أن الوصول إلى الأسواق أمر بالغ الأهمية بالنسبة للأمن الغذائي للفقراء. وحدد سلاسل القيمة المواتية للفقراء ذات القدرة الغذائية العالية، التي يمكن أن يشترك فيها السكان الضعفاء والنساء بصفة خاصة من خلال شراكات مع القطاع الخاص، وبالتالي الاستفادة من القيمة المضافة التي تتحقق بدعم المشروع، على مستوى سلاسل الإنتاج، والتجهيز، والنقل والتسويق. ومن شأن تعزيز حوار السياسات بين الحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين في سلاسل القيمة أن يهيئ بيئة مواتية لتشجيع الإنتاج المحلي.

ثانيا- وصف المشروع

ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

11- سيتم تنفيذ مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة في ولايات (مناطق) جنوب البلد - البراكنة، والعصابة، وكوركول، وغيدماغا، والحوض الغربي، والحوض الشرقي. وفي هذه الولايات الست، سيكون التدخل على أساس المناطق وعلى مراحل. ففي المرحلة الأولى، على مستوى كل سلسلة قيمة، سيتدخل المشروع في الأسواق التي يتعين فيها تعزيز إنجازات برنامج تنمية سلاسل القيمة لأغراض الحد من الفقر. وفي المرحلة الثانية، سيعمل مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة على توسيع نطاق منطقة نشاطه تدريجيا في الولايات الست.

باء- الهدف الإنمائي للمشروع

12- يتمثل الهدف العام من مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة في "تحسين الدخل والأمن الغذائي والتغذوي لسكان الريف الفقراء (لا سيما النساء والشباب) في منطقة التدخل." وهدفه الإنمائي هو "إدراج فقراء الريف، بما في ذلك النساء والشباب، في سلاسل القيمة المربحة والقادرة على الصمود". وسيسهل مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة بشكل مباشر في تحقيق أهداف استراتيجية تنمية القطاع الريفي، والخطة الوطنية للتنمية الزراعية وبرنامج العمل الوطني للتكيف مع تغير المناخ.

13- وسوف يستهدف المشروع 42 600 مستفيد مباشر و 243 000 مستفيد غير مباشر، معظمهم من المنتجين والجهات الفاعلة الأخرى عند منبع ومصب سلاسل القيمة. وفي البداية، تم اختيار أربع سلاسل قيمة على أساس نتائج برنامج تنمية سلاسل القيمة لأغراض الحد من الفقر وقدرتها على الحد من الفقر: البساتين، وتربية الدواجن، وحليب الماعز، والمنتجات الحراجية غير الخشبية. وخلال المرحلة الثانية، من المتوقع أن تكون تدخلات مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة في سلاسل قيمة جديدة، ويعتمد ذلك على نتيجة بحوث السوق التي ستجرى خلال المرحلة الأولى. وسيتم تنفيذ عملية تجريبية على مصايد الأسماك الداخلية في بداية المشروع حول بحيرة فم قليتا.

جيم - المكونات/النتائج

- 14- سيركز المشروع على المكونات الثلاثة التالية.
- 15- المكون 1: تنشيط سلاسل القيمة وإقامة شراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص لصالح الفقراء. والأثر المتوقع هو أن تقوم مجموعات عمل في سلاسل القيمة وشراكات بدعم تنمية سلاسل القيمة ومصالح المنتجين الفقراء. ولهذه الغاية، سيقوم المشروع بما يلي: (1) تعزيز أنشطة مجموعات العمل في سلاسل القيمة المنفذة في إطار برنامج تنمية سلاسل القيمة لأغراض الحد من الفقر وتوسيع نطاقها؛ (2) تشجيع تحقيق التوافق بين العرض والطلب وإنشاء سلاسل قيمة أكثر كفاءة وأكثر شمولاً من خلال رسمة المنتجين، وتوفير الخدمات المصرفية لأصحاب المصلحة، وإضفاء الطابع الرسمي على عمليات التبادل التجاري وتيسير الشراكات بين الجهات الفاعلة، بدءاً من الترتيبات التعاقدية البسيطة إلى شراكات من قبيل الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص؛ (3) تيسير الوصول إلى الأسواق من خلال تعديلات هيكلية.
- 16- المكون 2: تطوير وتعزيز نماذج الإنتاج. والأثر المتوقع هو أن يعتمد المستفيدون نماذج إنتاج قادرة على الصمود، ومراعية لمسائل التغذية، وموجهة نحو السوق. ولهذه الغاية، سيدعم المشروع: (1) نماذج الإنتاج التنافسية المبرمجة لتلبية الطلب في السوق والعقود والشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص المرافق في إطار المكون الأول؛ (2) توفير خدمات التدريب والدعم الاستشاري لنماذج الإنتاج هذه (التعليم التغذوي، والمشورة الزراعية، وتدريب الشباب، ومحو الأمية الوظيفية).
- 17- وفي إطار هذه الأنشطة، سيسمح التمويل الممنوح بموجب برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بمراعاة التكيف مع تغير المناخ من خلال تيسير استخدام الطاقة الشمسية - من الإنتاج إلى التخزين وتجهيز المنتجات - وتعزيز أساليب الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (المياه، والمراعي، والموارد النباتية ذات الأهمية الخاصة في سلاسل القيمة الخاصة بالمنتجات الحراجية غير الخشبية).
- 18- المكون 3: التنسيق والرصد والتقييم، وإدارة المعرفة. وسيتم تمويل هذا المكون من خلال: (1) وحدة تنسيق وإدارة المشروع، ومقرها نواكشوط؛ (2) تشغيل وحدتين للإدارة التشغيلية للمشروع، مقرهما في كيهيدي وكيفة؛ (3) مجموعة المساعدة التقنية والمالية على أساس تقاسم التكاليف مع مشروع الحد من الفقر في جنوب أفنتوت وكاراكورو - المرحلة الثانية؛ (4) أنشطة توجيهية استراتيجية وتقنية، والرصد والتقييم، وإدارة المعرفة والتواصل.

ثالثاً - تنفيذ المشروع

ألف - النهج

- 19- يتمثل الأساس المنطقي للتدخل المعتمد في إطار مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة في توسيع نطاق الإنجازات الإيجابية التي تحققت في برنامج تنمية سلاسل القيمة لأغراض الحد من الفقر وتعزيزها، عن طريق دمجها في الاستراتيجيات الوطنية من خلال حوار موسع ومنهجي بشأن السياسات. وسيعتمد المشروع نهجاً لسلاسل القيمة يستند إلى الطلب في السوق. وسيدعم الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة، على المستويين الفردي والجماعي والمشارك. وفي إطار المكون الأول، ستحصل الجهات الفاعلة على مساعدة في مجالي التنظيم والتشاور لتحسين التوازن بين العرض والطلب. وستتمثل التدخلات في تعزيز قدرات مختلف الجهات الفاعلة من حيث التنظيم

والتسيير والقيادة. وسيعزز المشروع التعاقدات فيما بين الجهات الفاعلة، مع إعطاء الأولوية للمنتجين ومروجي المشروعات الابتكارية من القطاع الخاص. وفي إطار المكون الثاني، سيعزز المشروع، عن طريق وضع نماذج إنتاج تستند إلى الطلب في السوق على النحو المحدد في المكون 1، زيادة الإنتاجية الزراعية والتجهيز من خلال تقديم الدعم للمنتجين، والتركيز على الجدوى المالية، وتحسين التغذية والتكيف مع تغير المناخ.

20- وعلاوة على ذلك، من أجل تحسين الكفاءة، سيعتمد المشروع أسلوب "الاستعانة بمصادر خارجية" بدعم من المشغلين الوطنيين والدوليين أصحاب الخبرة ومكاتب الاستشارات؛ وسيتم تعزيز الشراكات التشغيلية مع الشركاء التقنيين والماليين الآخرين والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتنفيذ الأنشطة.

باء- الإطار التنظيمي

21- ستتولى مديرية الاستراتيجيات والتعاون والرصد والتقييم التابعة لوزارة الزراعة مسؤولية الإشراف التقني على مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة، وستكون هناك صلة تقنية بالإدارات المسؤولة عن سلاسل القيمة المستهدفة في المشروع (الثروة الحيوانية والسمكية والبيئة). وسوف تُدرج مساهمة الحكومة في المشروع في ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية. وستقدم اللجنة التوجيهية الوطنية تقاريرها إلى المديرية العامة للاستثمار والتعاون الاقتصادي التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة ممثلي مجموعات العمل في سلاسل القيمة ستكون ضرورية لتيسير حوار السياسات حول تعزيز سلاسل القيمة. ويمكن أن تدير نفس اللجنة التوجيهية الوطنية مشروعات الصندوق الأخرى في موريتانيا.

22- وفيما يتعلق بتنسيق المشروع، سيتم إنشاء فريق في نواكشوط، يكون مسؤولاً عن الإدارة التشغيلية والاستراتيجية للمشروع، بهدف تيسير ودعم عمل المكاتب الفرعية من ناحية، وتيسير حوار السياسات حول تنمية سلاسل القيمة على المستوى الوطني من الناحية الأخرى.

23- وستتولى وحدتان معنيتان بالإدارة التشغيلية، منشأتان في كيهيدي وكيفة وتعملان تحت المسؤولية المباشرة لمنسق المشروع، المسؤولية عن تنفيذ المشروع. وسيدير كل وحدة مدير مكتب، مقره في إدارة الزراعة في كيفية إدارة تربية الماشية في كيهيدي على التوالي. وسيتم دعم المكاتب الفرعيين بنائب لرئيس المكتب وسيستفيد المكتبان من خدمات مساعد في مجال الرصد والتقييم (سيقدم الدعم فيما يتعلق برصد الأسواق، والجوانب المتعلقة بالاستهداف، والتمايز بين الجنسين، والشباب، والتغذية)، ومدير مالي وسكرتير وسائقين. وسيتم تقاسم موارد (مساحات العمل) مع المكاتب الإقليمية.

24- وفي ضوء إدخال نهج برنامجي تدريجياً لحافظة الصندوق في موريتانيا، ستقدم مجموعة مشتركة من المساعدة التقنية والمالية الدعم لمشروع الحافظة. وبهذه الروح، سيكون مقر وحدة إدارة المشروع مشتركاً مع المكتب الفرعي لمشروع الحد من الفقر في جنوب أفتوت وكاراكورو - المرحلة الثانية في نواكشوط.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم، وإدارة المعرفة

التخطيط

25- ستعرض أنشطة مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة كل عام في شكل خطة عمل وميزانية سنوية، يتم إعدادها على أساس احتياجات الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة المحددة بدعم من مجموعات العمل في سلاسل القيمة

وبدعم بخطط عمل سنوية. وسيتم جمع الاحتياجات المعرب عنها على المستوى المحلي بطريقة تشاركية، وتجميعها في الولايات بدعم من مكاتب الإدارة التشغيلية المعنية. وستقدم برامج العمل هذه إلى اللجان التوجيهية التقنية للتحقق منها، ثم تجميعها من قبل فريق تنسيق المشروع في خطط عمل وميزانيات سنوية وطنية سيتم إرسالها إلى وزارة الزراعة للتعليق عليها، ثم اعتمادها من اللجنة التوجيهية الوطنية قبل إرسالها إلى الصندوق لعدم الاعتراض.

الرصد والتقييم

26- سيتم وضع نظام رصد وتقييم مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة لتوفير معلومات وتحليلات مفيدة لتوجيه تنفيذ المشروع وتخطيط الموارد المالية والبشرية الكافية لتنفيذه. وسيسمح النظام بقياس التقدم المحرز في المشروع، وتأثيراته وآثاره على المجموعات المستهدفة. وسيقدم أيضا نتائج قائمة قصيرة من المؤشرات لنظام إدارة النتائج والأثر، وآثار تغير المناخ (تمويل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة) والتغذية.

27- وسيكون النظام تشاركيا؛ وسيكون أصحاب المصلحة الرئيسيون في نظام الرصد والتقييم هم مجموعات العمل في سلاسل القيمة والشركاء في التنفيذ ومقدمو الخدمات. وسيقوم مقدمو خدمات خارجيون بإجراء استقصاءات اجتماعية واقتصادية مرجعية في بداية ونهاية المشروع وسيتم تعزيزها بدراسة عن القضية الإشكالية للتمايز بين الجنسين والفقير تُنفذ على أساس مؤشر تمكين المرأة في الزراعة.

التعلم وإدارة المعرفة

28- سيتم إعداد استراتيجية لإدارة المعرفة في إطار مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة. وسيطوي النهج على إنشاء سلسلة قيمة بين الرصد والتقييم، والمعرفة والتواصل لجمع وتجهيز وتوثيق وتعزيز ونشر على نطاق واسع، بأدوات دعم متعددة وبمساعدة التكنولوجيا الجديدة، البيانات والمعلومات المتولدة من الأنشطة الميدانية. وسيتم تقاسم الدروس المستفادة عبر موقع مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة على الإنترنت، وفي مختلف حلقات العمل الوطنية والدولية.

دال - الإدارة المالية والتوريد والتسيير

الإدارة المالية

29- سيستفيد مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة منذ البداية بدعم ائتماني لتخطيط الإدارة الدينامية، والتي ستخضع للاستعراض وتحظى بالدعم خلال بعثات الإشراف.

تدفق الأموال

30- لتيسير المدفوعات، سيفتح المستفيد حسابا مخصصا بالدولار الأمريكي، باسم المشروع في البنك المركزي الموريتاني. وستفتح اللجنة الوطنية لمراقبة المبيدات ثلاثة حسابات جارية بالأوقية الموريتانية (حسابات العمليات) في المدينتين اللتين سيكون فيهما مقر المكتبين الفرعيين لمشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة وكذلك في نواكشوط، مقر اللجنة الوطنية لمراقبة المبيدات. ومن المقرر توفير تكاليف بدء التشغيل، التي ستحدد قيمتها وفئاتها خلال المفاوضات مع الحكومة، فور بدء تنفيذ اتفاقية تمويل مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة. وستقدم الحكومة الموريتانية التزامات بهذه النفقات وستسدها من أجل الحصول على إحاطة عدم الاعتراض من الصندوق على أساس خطة عمل وميزانية سنوية مفصلة.

مراجعة الحسابات

31- يشتمل المشروع على وظيفة مراجعة داخلية تستند أنشطتها إلى خطة سنوية يضعها مراجع الحسابات الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، ستُجرى مراجعة شاملة لحسابات المشروع سنويا ووفقا للمعايير الدولية بالتشاور مع قائمة محدودة من شركات ذات خبرة مثبتة في مجال مراجعة حسابات المشروعات أو البرامج الممولة من الصندوق.

التوريد

32- سيتم توريد السلع والأشغال والخدمات التي يمولها الصندوق وفقا لأحكام اللوائح المعمول بها في البلد المستفيد، شريطة أن تكون متوافقة مع المبادئ التوجيهية للتوريد في الصندوق. وسترد تفاصيل الإجراءات المتعلقة بالعقود التي تكون قيمتها دون عتبة اختصاصات اللجان القطاعية في الدليل الائتماني لمشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة.

هاء- الإشراف

33- سيخضع المشروع وإدارة التمويل لإشراف الصندوق المباشر.

رابعاً- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف المشروع

34- تقدر التكاليف الإجمالية للمشروع، الذي سيُنفذ على ثماني سنوات، بمبلغ 45.2 مليون دولار أمريكي، منه 4.2 مليون دولار أمريكي للطوارئ المادية والسعرية، و41.0 مليون دولار أمريكي للتكاليف الأساسية الموزعة على النحو التالي: 18.3 مليون دولار أمريكي للمكون 1 (45 في المائة)، و16.9 مليون دولار أمريكي للمكون 2 (41 في المائة)، و5.8 مليون دولار أمريكي للمكون 3 (14 في المائة).

الجدول 1

تكاليف المشروع بحسب المكون ومصدر التمويل
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المجموع		الحكومة		المستفيدون		القطاع الخاص		جهات تمويل أخرى (العجز)		برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحييازات الصغيرة - الصندوق		الصندوق		المكونات
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
أف- تنشيط سلاسل القيمة وإقامة شراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص														
5.8	2.6	13.8	0.4	-	-	-	-	43.1	1.1	-	-	43.1	1.1	1- إضفاء الطابع المهني على الجهات الفاعلة وتوجيه سلاسل القيمة
21.5	9.7	3.6	0.4	13.9	1.4	21.0	2.0	25.4	2.5	10.6	1.0	25.4	2.5	2- مبادرات التعاقد والشراكات بين الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة
17.5	7.9	12.5	1.0	4.6	0.4	-	-	41.5	3.3	-	-	41.5	3.3	3- تيسير الوصول إلى الأسواق من خلال تعديلات هيكلية
44.7	20.2	8.4	1.7	8.5	1.7	10.1	2.0	34.0	6.9	5.1	1.0	34.0	6.9	المجموع الفرعي
باء- تطوير وتعزيز نماذج الإنتاج														
35.3	15.9	14.6	2.3	2.8	0.5	-	0.0	26.2	4.2	30.0	4.8	26.3	4.2	1- نماذج الإنتاج والتحول
6.1	2.8	14.0	0.4	-	-	-	-	43.0	1.2	-	-	43.0	1.2	2- الدعم الاستشاري وتقديم الخدمات
41.4	18.7	14.6	2.7	2.4	0.5	-	0.0	28.7	5.4	25.6	4.8	28.8	5.4	المجموع الفرعي
جيم- التنسيق والرصد والتقييم، وإدارة المعرفة														
10.8	4.9	7.6	0.4	-	-	-	-	46.2	2.3	-	-	46.2	2.3	1- التنسيق والإدارة
3.1	1.4	13.7	0.2	-	-	-	-	36.4	0.5	13.6	0.2	36.4	0.5	2- الرصد والتقييم وإدارة المعرفة والتواصل
13.9	6.3	9.0	0.6	-	-	-	-	44.0	2.8	3.0	0.2	44.0	2.8	المجموع الفرعي
100.0	45.2	11.0	5.0	4.8	2.2	4.5	2.0	33.2	15.0	13.3	6.0	33.2	15.0	المجموع

باء- تمويل المشروع

35- سيتم تمويل مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة، الذي تبلغ تكاليفه الإجمالية 45.2 مليون دولار أمريكي من خلال: (1) الصندوق بمبلغ 21 مليون دولار أمريكي (46.5 في المائة من التكاليف الإجمالية)، في شكل منحة قدرها 15 مليون دولار أمريكي في إطار القدرة على تحمل الديون في دورة 2016-2018 من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ومنحة قدرها 6 ملايين دولار أمريكي في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة؛ (2) شركاء من القطاع الخاص، بمبلغ 2 مليون دولار أمريكي (4.5 في المائة)؛ (3) حكومة موريتانيا، بمبلغ 5 ملايين دولار أمريكي (11 في المائة)؛ (4) المستفيدون بمبلغ 2.2 مليون دولار أمريكي (4.8 في المائة). وسيتم تغطية عجز التمويل البالغ 15 مليون دولار أمريكي من خلال مصادر تمويل أخرى. وإلا، سيتم تغطيته بشريحة ثانية من تمويل الصندوق في إطار الدورة القادمة من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (2019-2021)، رهنا بتوافر الموارد لدورة تخصيص الموارد المعنية وموافقة مجلس الإدارة.

الجدول 2

تكاليف المشروع بحسب فئة الإنفاق ومصدر التمويل

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المجموع		الحكومة		المستفيدون		القطاع الخاص		جهات تمويل أخرى (العجز)		برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة - الصندوق		الصندوق		فئة الإنفاق
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
														أولاً- النفقات الاستثمارية
29.3	13.3	12.0	1.6	5.6	0.7	-	0.0	36.7	4.9	8.9	1.2	36.8	4.9	ألف- الأشغال
0.7	0.3	40.0	0.1	0.3	0.0	0.6	0.0	28.9	0.1	-	-	30.2	0.1	باء- المركبات
3.2	1.4	40.0	0.6	0.1	0.0	0.1	0.0	18.8	0.3	21.9	0.3	19.1	0.3	جيم- المعدات والمواد
14.1	6.4	14.0	0.9	-	-	-	-	37.7	2.4	10.5	0.7	37.7	2.4	دال- التدريب وحلقات العمل
7.7	3.5	11.9	0.4	-	-	-	-	40.6	1.4	7.0	0.2	40.6	1.4	هاء- الاستشارات
22.0	9.9	13.2	1.3	4.7	0.5	1.0	0.1	27.6	2.7	25.8	2.6	27.6	2.7	واو- السلع والخدمات والمدخلات
15.2	6.9	-	0.0	13.9	1.0	28.3	1.9	21.4	1.5	15.0	1.0	21.4	1.5	زاي- المنح والدعم
92.1	41.7	11.8	4.9	5.2	2.2	4.9	2.0	31.8	13.3	14.4	6.0	31.9	13.3	مجموع النفقات الاستثمارية
														ثانياً- نفقات التشغيل
7.3	3.3	-	-	-	-	-	-	50.0	1.6	-	-	50.0	1.6	ألف- الرواتب والبدلات
0.6	0.3	30.0	0.1	-	-	-	-	35.0	0.1	-	-	35.0	0.1	باء- التشغيل
7.9	3.6	2.2	0.1	-	-	-	-	48.9	1.7	-	-	48.9	1.7	مجموع نفقات التشغيل
100.0	45.2	11.0	5.0	4.8	2.2	4.5	2.0	33.2	15.0	13.3	6.0	33.2	15.0	المجموع

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

36- تبين التحليلات المالية للشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص ونماذج الإنتاج أن الاستثمارات ستكون مربحة، وسيكون معدل العائد الداخلي أكبر من تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال وسيكون صافي القيمة الحالية موجبا. وتمشيا مع الافتراضات الواردة في الإطار المنطقي، سيكون معدل العائد الداخلي الكلي للمشروع قدره 20.5 في المائة، وسيكون صافي القيمة الحالية قدره 19.6 مليون دولار أمريكي. ويأخذ التحليل الاقتصادي بعين الاعتبار جميع الفوائد المجمعّة لنماذج الإنتاج، والشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص، والفوائد المشتركة البيئية والمزايا المستمدة من الطرق. ويبين تحليل الحساسية نتائج متينة في جميع السيناريوهات على أساس مستويات مختلفة من المخاطر.

دال- الاستدامة

37- سوف تُكفل استدامة نتائج مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة من خلال: (1) مراعاة متطلبات السوق وربحية الاستثمارات في سلاسل القيمة؛ (2) تعزيز الجهات الفاعلة المؤسسية (مجموعات العمل في سلاسل القيمة، ومؤسسات الدولة، ومراكز البحوث) والاقتصادية (رواد الأعمال، وشركات الرعاية) المشاركة بشكل دائم في تنمية سلاسل القيمة ومشاركتها التدريجية؛ (3) تعزيز دينامية رسملة المنتجين من خلال المدخرات كشرط مسبق للاستثمار؛ (4) تعزيز النماذج الإنتاجية القادرة على الصمود أمام تغير المناخ والاستثمارات التي تؤدي إلى عوامل خارجية بيئية إيجابية، وكذلك خفض تكاليف التشغيل بفضل تمويل إضافي من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة التابع للصندوق.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

38- يعتبر مستوى مخاطر مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة متوسطا. والمخاطر المحتملة والأكثر خطورة هي المخاطر النظامية المرتبطة بالسياق الاقتصادي الكلي (المنافسة من الواردات)، والمخاطر المناخية، وعدم توافر مقدمي الخدمات على الصعيد الوطني، والقدرات التقنية والإدارية المحدودة لتنفيذ البرنامج القطري. وسيتم تخفيف هذه المخاطر من خلال مشاركة أكبر في الحوار حول سياسات سلاسل القيمة الشاملة، وتمويل تدابير التكيف واللجوء إلى الاستعانة بمصادر خارجية.

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

39- يتسق هذا المشروع مع استراتيجيات ومبادئ وأدوات الصندوق في مجال التمويل الريفي وتمويل سلاسل القيمة، وكذلك التمايز بين الجنسين. ويتمشى مع استراتيجية الصندوق بشأن تغير المناخ (2010)، وخاصة هدف تعزيز النهج الابتكارية لمساعدة صغار المنتجين، من النساء والرجال، للتكيف بشكل أفضل مع تغير المناخ.

40- ويصنف مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة في الفئة بء حيث إنه من غير المتوقع أن يكون له أثر بيئي أو اجتماعي سلبي كبير؛ وتعتبر مخاطره المناخية معتدلة نظرا لإدراج بُعد التكيف في جميع أنشطته. كما

يتضمن المشروع مجموعة من التقنيات والنهج المخصصة لتجنب انبعاثات غازات الدفيئة وتتيح تخزين الكربون.

باء- المواءمة والتنسيق

- 41- يتواءم المشروع تماما مع أهداف استراتيجية تنمية القطاع الريفي، حيث يتمثل أحد اتجاهاتها الاستراتيجية الخمسة في "تنمية سلاسل القيمة الواعدة للنمو، والتي تستحدث فرص عمل دائمة وتدر دخلا بدعم من آليات منظمة للتشاور وإدارة فعالة لسلاسل القيمة لصالح منظمات الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة". وعلاوة على ذلك، يتسق المشروع تماما مع المرحلة الثانية من الخطة الوطنية للتنمية الزراعية التي تهدف إلى "تعزيز القدرة التنافسية لسلاسل القيمة الزراعية". ويؤكد إنشاء المديرية المعنية بسلاسل القيمة في الفترة الأخيرة في وزارة الثروة الحيوانية الجديدة أهمية سلاسل القيمة في الساحة المؤسسية الموريتانية.
- 42- وفيما يتعلق بالتغذية، وضعت خطة عمل مشتركة بين القطاعات بشأن التغذية في إطار مبادرة الشراكة التي تهدف إلى القضاء على الجوع ونقص التغذية بين الأطفال (شراكة REACH) بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. كما أقترب الانتهاء من وضع خطة استراتيجية وطنية ومتعددة القطاعات بشأن التغذية (2016-2025). وسيكون مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة جزءا من تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية.
- 43- وفي مجال تغير المناخ، أعدت موريتانيا في عام 2015 مساهمة على المستوى الوطني بمناسبة الدورة الحادية والعشرين لاجتماع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسيسهم مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة في تنفيذ الأولويات الوطنية من خلال دعمه للري صغير النطاق وتجديد الغطاء النباتي.

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

- 44- سيتم تكرار عدد من الابتكارات والممارسات الجيدة التي أدخلها برنامج تنمية سلاسل القيمة لأغراض الحد من الفقر على نطاق أوسع في سياق هذا المشروع، مثل:

- (1) نهج سلاسل القيمة الذي يستجيب لطلب الأسواق، من خلال التشاور مع الجهات الفاعلة في مجموعات العمل في سلاسل القيمة. وقد سمح حصر حالة مجموعات العمل في سلاسل القيمة الذي أجري خلال تصميم المشروع، وكذلك الدروس المستفادة من برنامج تنمية سلاسل القيمة لأغراض الحد من الفقر بتحديد بشكل موثوق سبل دعم أوسع نطاقا على مستوى تسخير مجموعات العمل، وتنظيمها، وقدرتها على رفع الوعي والقيادة وتمثيل الشباب؛
- (2) مبادرات الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص المبرمة خلال العام الأخير من تنفيذ برنامج تنمية سلاسل القيمة لأغراض الحد من الفقر، والتي تعمل بمثابة نموذج لإعداد مبادرات الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص في المشروع؛

- (3) رسمة صغار المنتجين من خلال الادخار، باستخدام نموذج مركز الدراسات والتعاون الدوليين الذي تجرته خدمات الإغاثة الكاثوليكية في موريتانيا والذي تبرر نتائجه الواعدة تكرار المبادرة على نطاق أوسع؛
- (4) دعم الرباطات المجتمعية من أجل الإدارة المشتركة للموارد الطبيعية والمنتجات الحراجية غير الخشبية.

دال - الانخراط في السياسات

45- سيدعم مشروع تنمية سلاسل القيمة الشاملة اتحادات مجموعات العمل في سلاسل القيمة والجمعيات المشتركة بين المهن في حوار السياسات مع الحكومة بهدف تحسين البيئة الاقتصادية لسلاسل القيمة. وسوف تتعلق التبادلات بصفة خاصة بما يلي: (1) سياسات تعزيز سلاسل القيمة الشاملة؛ (2) تشجيع المنتجات المحلية؛ (3) تنفيذ التشريعات المتعلقة بالتعاونيات والمنظمات المهنية الأخرى؛ (4) السياسة التجارية والتعريفية. وستؤدي عملية الحوار هذه إلى مقترحات ملموسة، مثل معايير الصحة وجودة منتجات سلاسل القيمة، التي تهدف إلى تحسين التشريعات الوطنية وتطبيقها، أو إلى فرص في السوق تعزز تحسين الأمن الغذائي والتغذوي للأسر. وفي هذا الإطار، سيعمل المشروع مع أصحاب المصلحة الآخرين في مجال الدعم المؤسسي وحوار السياسات لضمان التنسيق السليم للتدخلات.

سادسا - الوثائق القانونية والسند القانوني

- 46- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية موريتانيا الإسلامية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المستفيد. ومرفق طيه نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها بوصفها الذيل الأول.
- 47- وجمهورية موريتانيا الإسلامية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- 48- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييرها.

سابعا - التوصية

- 49- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:
- قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية موريتانيا الإسلامية منحة في إطار القدرة على تحمل الدين تعادل قيمتها عشرة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (10 750 000 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.
- قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية موريتانيا الإسلامية منحة في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة تعادل قيمتها أربعة ملايين وثلاثمائة ألف وحدة حقوق

سحب خاصة (4 300 000 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement

Accord de financement négocié: "Projet de Développement des Filières Inclusives (PRODEFI)"

(Négociations conclues le 26 octobre 2016)

Numéro du don: [introduire le numéro]

Numéro du don ASAP: [introduire le numéro]

Nom du Projet: Projet de Développement des Filières Inclusives (PRODEFI) ("le Projet ")

La République Islamique de Mauritanie ("le Bénéficiaire")

et

Le Fonds international de développement agricole ("le Fonds" ou "le FIDA")

et

Le Fonds fiduciaire pour le Programme d'adaptation de l'agriculture paysanne (ASAP) ("le Fonds fiduciaire ASAP")

(désigné individuellement par "la Partie" et collectivement par "les Parties")

conviennent par les présentes de ce qui suit:

PREAMBULE

ATTENDU QUE le Bénéficiaire a sollicité auprès du Fonds un don pour le financement du Projet décrit à l'Annexe 1 du présent Accord;

ATTENDU QUE, lors de sa cent cinquième session, le Conseil d'administration du Fonds a approuvé la proposition de création du Fonds fiduciaire pour le Programme d'adaptation de l'agriculture paysanne (ASAP) du FIDA aux fins du financement, sous formes de dons, d'éléments de portefeuille des projets et programmes financés par le FIDA, en vue de renforcer la capacité d'adaptation des petits paysans au changement climatique dans les cinq domaines correspondant aux principaux résultats du programme ASAP;

ATTENDU qu'il résulte, notamment, de ce qui précède que le Fonds ainsi que le Fonds fiduciaire ASAP ont accepté d'accorder un don et un don ASAP au Bénéficiaire pour contribuer au financement du Projet conformément aux modalités et conditions dans le présent Accord;

EN FOI DE QUOI, les Parties conviennent par les présentes de ce qui suit:

Section A

1. Le présent accord comprend l'ensemble des documents suivants: le présent document, la description du Projet et les dispositions relatives à l'exécution (annexe 1), le tableau d'affectation des fonds (annexe 2), et les clauses particulières (annexe 3).
2. Les Conditions générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009, amendées en avril 2014 et toutes éventuelles modifications postérieures ("les Conditions générales") sont annexées au présent document, et l'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'appliquent au présent accord. Aux fins du présent accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions générales ont la signification qui y est indiquée.
3. Le Fonds et le Fonds fiduciaire ASAP accordent au Bénéficiaire respectivement un don et un don ASAP ("le financement"), que le Bénéficiaire utilise aux fins de l'exécution du Projet conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent accord.

Section B

1.
 - A. Le montant du don du Fonds est de dix millions sept cent cinquante mille droits de tirage spéciaux (10 750 000 DTS).
 - B. Le montant du don du Fonds fiduciaire ASAP est de quatre millions trois cent mille droits de tirage spéciaux (4 300 000 DTS).
2. L'exercice financier débute le 1er janvier et se clôture le 31 décembre.
3. Le Bénéficiaire ouvrira deux (02) comptes désignés libellés en dollars des États-Unis d'Amérique (USD) au nom du Projet auprès de la Banque Centrale de Mauritanie destinés à recevoir les fonds provenant du don du Fonds et du don du Fonds fiduciaire ASAP.
4. Le Bénéficiaire ouvrira en outre un compte en dollars des États-Unis d'Amérique (USD) au nom du Projet aux fins de recevoir l'avance des coûts de démarrage.
5. Le Bénéficiaire ouvrira en outre trois (03) comptes d'opérations libellés en Ouguiya Mauritaniens (UM) logés dans les deux villes accueillant les antennes du PRODEFI, Kaédi et Kiffa, ainsi qu'à Nouakchott au niveau de l'Unité de Gestion du Projet (UGP).
6. Le Bénéficiaire fournit des fonds de contrepartie aux fins du Projet pour un montant en Ouguiya équivalent à cinq millions de dollars des États-Unis d'Amérique (5 000 000 USD) correspondant à la prise en charge de l'ensemble des droits de douane, impôts et taxes sur les biens et services grevant le Projet.

Section C

1. L'agent principal du Projet est le Ministère de l'Agriculture (MA).
2. La date d'achèvement du Projet est fixée au huitième anniversaire de la date d'entrée en vigueur du présent accord.

Section D

Le Fonds assure l'administration du don du Fonds et du don du Fonds fiduciaire ASAP ainsi que la supervision du Projet.

Section E

1. Les éléments ci-dessous constituent des conditions additionnelles préalables aux décaissements. Celles-ci s'ajoutent à la condition prévue à la Section 4.02 b) des Conditions générales:

- a) Les deux comptes désignés et les trois comptes d'opérations ont été ouverts;
- b) Le Comité national de Pilotage (CNP) et l'UGP ont été créés par arrêtés ministériels;
- c) Le personnel clé (le coordonnateur du Projet, l'expert en finance et en gestion des petites et moyennes entreprises, les deux chefs d'antenne, le responsable administratif et financier, le responsable de suivi-évaluation, et le comptable) ont été recrutés conformément aux dispositions du présent accord; et
- d) Le manuel d'opérations, préparé avec le personnel clé et l'appui de l'assistance technique internationale mobilisée pendant la formulation du PRODEFI, ainsi que le manuel de procédures administratives, financières, comptables et de passation de marchés ont été finalisés par l'UGP et approuvés par le Fonds.

2. Toutes les communications ayant trait au présent accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour le Bénéficiaire:

Ministère de l'Economie et des Finances
Ministre en charge de l'Economie et des Finances
B.P. 238
Nouakchott, Mauritanie

Tel: +222 45253080
Fax: +222 45253335

Pour le Fonds et le Fonds ASAP:

Président
Fonds international de développement agricole
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italie

Le présent accord, en date du [introduire date], a été établi en langue française en deux (2) exemplaires originaux, un (1) pour le Fonds et un (1) pour le Bénéficiaire.

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE

[Introduire le nom du représentant autorisé]
[Introduire son titre]

FONDS INTERNATIONAL DE DEVELOPPEMENT AGRICOLE

Kanayo F. Nwanze
Président

FONDS FIDUCIAIRE POUR LE PROGRAMME
D'ADAPTATION DE L'AGRICULTURE PAYSANNE

Kanayo F. Nwanze
Président
En sa qualité de gestionnaire du Fonds fiduciaire pour le
Programme d'adaptation de l'agriculture paysanne (ASAP)

Annexe 1

Description du Projet et Dispositions relatives à l'exécution

I. Description du Projet

1. Zone du Projet. Le PRODEFI est mis en œuvre dans les Wilaya (régions) du Sud du pays – Brakna, Assaba, Gorgol, Guidimakha, Hodh El Gharbi et Hodh Ech Charghi (dans 3 Moughataas: Nema, Tembedra et Djiguenni). L'intervention se fait de manière localisée et séquencée, avec dans une première phase, au niveau de chaque filière, des interventions autour de marchés où des réalisations du précédent "Programme de Lutte contre la Pauvreté par l'Appui aux Filières" (ProLPRAF) sont à renforcer. Dans un deuxième temps, le PRODEFI procède à un élargissement progressif de ses activités sur cette zone d'intervention.

2. Population cible. Le projet cible 42,600 bénéficiaires directs et 243,000 bénéficiaires indirects constitués essentiellement de producteurs et des autres acteurs en amont et aval des filières. Les jeunes et les femmes en particulier sont ciblés. Quatre filières ont été retenues sur la base des résultats du ProLPRAF et de leur potentiel pro-pauvre: le maraîchage, l'aviculture, le lait de chèvre et les produits forestiers non ligneux. Le PRODEFI prévoit d'intervenir sur de nouvelles filières durant sa seconde phase en fonction des études de marché menées durant la première phase. Une opération pilote sur la pêche continentale est menée dès le démarrage de PRODEFI autour du lac de Fom Gleita.

3. Objectif global. L'objectif global du Projet est d'améliorer les revenus et la sécurité alimentaire et nutritionnelle des populations rurales pauvres dans ses zones d'intervention.

4. Objectif spécifique. L'objectif spécifique du Projet est d'inclure les ruraux pauvres dont les femmes et les jeunes dans des filières rémunératrices et résilientes.

5. Composantes. Le Projet s'articule autour des composantes suivantes:

Composante 1: Dynamisation des filières et développement de Partenariats publics-privés-producteurs (4P) favorables aux pauvres

La composante 1 a pour effet attendu que des groupes de travail filières et des partenariats soutiennent le développement des filières et les intérêts des producteurs pauvres. A cette fin, le Projet va: i) renforcer et opérer une mise à l'échelle organisationnelle des activités des Groupes de Travail Filière (GTF) initiées par le ProLPRAF afin qu'ils remplissent leur rôle d'analyse, de dialogue politique, de programmation des activités de la filière et d'appui à la contractualisation; ii) promouvoir la mise en adéquation de l'offre et de la demande ainsi que des filières plus performantes et plus inclusives à travers la capitalisation des producteurs, la bancarisation des acteurs, la formalisation des échanges commerciaux et la facilitation de partenariats entre acteurs, allant de simples arrangements contractuels à des partenariats de type 4P; et iii) faciliter l'accès aux marchés à travers des aménagements structurants.

Composante 2: Développement et promotion de modèles de production

La composante 2 a pour effet attendu que des modèles de production résilients, sensibles aux enjeux nutritionnels et orientés vers le marché sont adoptés par les bénéficiaires. Pour ce faire, le Projet soutient: i) des modèles de production compétitifs programmés pour répondre à la demande du marché, aux contrats et

aux 4P facilités dans la composante 1; et ii) la mise à disposition de services de formation et d'appui-conseil associés à ces modèles de production (éducation nutritionnelle, conseil agricole, formation des jeunes, alphabétisation fonctionnelle).

Dans le cadre de ces activités, le financement ASAP permet de mieux prendre en compte l'adaptation au changement climatique en facilitant le recours à l'énergie solaire depuis la production jusqu'au stockage et à la transformation des produits, et la promotion de techniques de gestion durable des ressources naturelles (eau, pâturages, ressources végétales particulièrement importantes dans la filière Produits Forestiers Non Ligneux (PNFL)).

Composante 3: Coordination, suivi-évaluation, gestion des savoirs

La composante 3 finance: i) la coordination et la gestion du Projet basée à Nouakchott; ii) le fonctionnement de deux cellules de gestion opérationnelle du Projet, basées à Kaedi et Kiffa; iii) le pool d'assistance technique et financière (PATF) à coûts partagés avec le Projet de lutte contre la pauvreté dans l'Aftout Sud et le Karakaro (PASK-II); et iv) les activités de pilotage stratégique et technique ainsi que le suivi-évaluation, la gestion des savoirs et la communication.

II. Dispositions relatives à l'exécution

A. MISE EN OEUVRE DU PROJET

1. Approche. L'approche de PRODEFI est de mettre à l'échelle sur sa zone d'intervention les acquis positifs du ProLPRAF tout en les renforçant, en les complétant et en les intégrant dans les stratégies nationales par l'intermédiaire d'un dialogue politique élargi et systématisé. Le Projet suit une approche filière axée sur la demande des marchés. Le Projet soutient les acteurs impliqués dans la filière, à un niveau individuel, collectif et concerté. Dans la première composante du Projet, les acteurs sont appuyés au niveau de l'organisation et de la concertation pour améliorer l'adéquation entre l'offre et la demande. Les interventions consisteront à renforcer les capacités organisationnelles, de gouvernance et de leadership des différents acteurs. Le Projet promeut la contractualisation entre acteurs, en priorité les producteurs et les promoteurs privés de projets innovants. Dans la deuxième composante, par le développement de modèles de production en fonction de la demande de marché définie dans la composante 1, le Projet facilite l'augmentation de la productivité agricole et la transformation en offrant des appuis aux producteurs avec un souci de durabilité financière, d'amélioration de la nutrition et d'adaptation au changement climatique.

2. Modalités de mise en œuvre. Pour la mise en œuvre des activités, le PRODEFI suit principalement une approche de "faire-faire" en s'appuyant sur des prestataires de service (ONG, bureaux d'études) qui sont recrutés par le Projet. Au démarrage du Projet, le couplage de prestataires nationaux et internationaux (dit "consortium") est encouragé pour le renforcement des capacités de l'opérateur national, avant un désengagement progressif de l'opérateur international.

B. GESTION ET COORDINATION DU PROJET

1. Agent principal du Projet. La tutelle technique de PRODEFI est confiée à la Direction des Stratégies, de la Coopération et du Suivi-Evaluation (DSCSE) du Ministère de l'Agriculture (MA) avec un lien technique au niveau des Départements en charge des filières ciblées dans le Projet (Elevage, Pêche, Environnement). La tutelle a pour rôle: i) de constituer l'ancrage institutionnel du programme; ii) d'assurer la coordination de sa mise en œuvre en synergie avec les autres programmes du secteur et partenaires

techniques et financiers et en conformité avec les stratégies nationales et; iii) de créer l'unité de projet. La contribution du gouvernement au programme est inscrite au sein du budget du Ministère de l'Economie et des Finances (MEF).

2. Unité de Gestion du Projet (UGP). Le MA met en place par arrêté ministériel une UGP autonome, qui sera établie à Nouakchott pour assurer le pilotage opérationnel et stratégique du Projet avec pour mission d'animer et de soutenir le travail des antennes d'une part, et d'autre part de faciliter le dialogue politique sur le développement des filières au niveau national. L'UGP sera logée dans des locaux communs avec l'antenne de Nouakchott du PASK-II. L'équipe de l'UGP comprend: un(e) coordonnateur(rice) du Projet, un(e) expert(e) finance des gestion des petites et moyennes entreprises, un(e) responsable suivi-évaluation, un(e) responsable administratif(ve) et financier(ère), un(e) comptable, et un(e) secrétaire.

C. PILOTAGE DU PROJET

1. Comité national de pilotage (CNP). La présidence du CNP est assurée par la Direction des Investissements Publics et de la Coopération Économique (DIPCE) du MEF. Au-delà des ministères techniques cités ci-dessus, participent au CNP le Ministère du Commerce, de l'Industrie, de l'Artisanat et du Tourisme et le Ministère des Affaires Sociales, de l'Enfance et de la Famille. L'implication des représentants des responsables des GTF est également cruciale pour faciliter le dialogue politique autour de la promotion des filières. Il peut être exploré que la même CNP puisse piloter les autres projets du programme FIDA en Mauritanie. Le CNP, qui se réunit au moins deux fois par an, a pour responsabilité de vérifier l'état d'avancement du Projet et de veiller à l'atteinte de ses objectifs et au respect de sa stratégie d'intervention. Le CNP a pour tâche: i) d'approuver les programmes de travail et budgets annuels (PTBA); ii) d'approuver les rapports annuels d'exécution; iii) d'examiner et approuver les rapports d'audit; iv) de vérifier l'application des recommandations des missions de supervision et d'audit; v) de veiller à la cohérence du Projet et de ses PTBA avec les stratégies, politiques et projets en cours; et vi) de s'assurer que les contrats du personnel sont renouvelés annuellement sur la base de l'évaluation des performances individuelles et d'équipe.

2. Pilotage opérationnel du Projet. Le Projet est mis en œuvre par deux cellules de gestion opérationnelle à Kaédi et à Kiffa qui sont sous la responsabilité directe du coordonnateur de Projet. Elles sont administrées par un chef d'antenne (CA), logées physiquement à la Délégation de l'Agriculture à Kiffa et à la Délégation de l'Élevage à Kaédi. Les deux antennes sont chacune appuyées par un assistant chef d'antenne. Les antennes sont également appuyées par un assistant suivi et évaluation qui apportera un appui au suivi des marchés, au suivi des aspects de ciblage, genre, jeunes et nutrition, d'un responsable financier, d'un secrétariat et de chauffeurs. Des ressources (espaces de travail) sont mutualisées avec les Délégations Régionales.

Au niveau de chaque antenne de gestion opérationnelle du Projet, un comité technique de pilotage présidé par le coordonnateur de la cellule régionale du MEF et comprenant les Délégations Régionales des ministères concernés (Agriculture, Élevage, Environnement, Pêche, Commerce, Affaires Sociales), les représentants des différents acteurs des GTF, les structures d'appui, les opérateurs de mise en œuvre et les autres projets intervenant sur les filières, sera établi. Ce comité valide les PTBA préparés par les antennes au niveau déconcentré, veille à la cohérence du Projet avec les stratégies de développement régionales et les approches de mise en œuvre des autres projets présents; informe les parties prenantes sur l'exécution du Projet, discute les rapports d'évaluation, enquêtes d'impact et rapports de supervision du Projet pour améliorer progressivement sa mise en œuvre. Il constitue un forum d'échanges sur les expériences et les actions à mener et se réunira tous les six mois.

D. OUTILS DE GESTION ET D'EXECUTION DU PROJET

1. Manuels d'opérations du Projet. Le MA élabore le manuel d'opérations, préparé avec le personnel clé et l'appui de l'assistance technique internationale mobilisée pendant la formulation du Projet PRODEFI, ainsi que le manuel de procédures administratives, financières, comptables et de passation de marchés, qui sont ensuite approuvés par le Fonds.

2. Programme de Travail et Budget Annuel (PTBA). L'UGP présente les activités du PRODEFI chaque année sous forme de PTBA en tenant compte des besoins des acteurs au sein des filières, identifiées avec l'appui des GTF filières et soutenus par les plans d'action filière annuels. Recueillis d'une façon participative, lesdits besoins exprimés au niveau local sont consolidés par Wilaya avec l'appui des antennes de gestion opérationnelles concernées. Ces programmes de travail sont soumis à la validation des deux comités techniques de pilotage; puis consolidés par l'équipe de coordination du Projet dans un PTBA national qui est soumis pour commentaires au MA, approuvé ensuite par le CNP, avant d'être envoyé au FIDA pour avis de non-objection.

Annexe 2

Tableau d'affectation des fonds

1. Affectation du produit du don du Fonds et du don du Fonds ASAP. a) Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur le produit du don du Fonds et du don du Fonds ASAP ainsi que le montant du don du Fonds et du don du Fonds ASAP affecté à chaque catégorie et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

Catégories	Montant alloué au titre du Don FIDA (exprimé en DTS)	Montant alloué au titre du Don ASAP (exprimé en DTS)	Pourcentage
I. Travaux	3 370 000	970 000	100% HT
II. Formations et ateliers	2 450 000	570 000	100% HT
III. Biens, services et intrants	1 800 000	1 690 000	100% HT
IV. Dons et subventions	950 000	640 000	100% HT
V. Salaires et indemnités	1 100 000		100% HT
Non alloué	1 080 000	430 000	
TOTAL	10 750 000	4 300 000	

- b) Les termes utilisés dans le tableau ci-dessus se définissent comme suit:
- Les dépenses de Travaux relatives à la catégorie I incluent également les dépenses liées aux Véhicules ainsi que celles liées aux Équipements et matériels.
 - Les dépenses de Formations et ateliers relatives à la catégorie II incluent également les dépenses liées aux Consultations.
 - Les dépenses de Salaires et indemnités relatives à la catégorie V incluent également les dépenses liées aux Coûts de fonctionnement.

2. Coûts de démarrage. Les retraits effectués afin de couvrir les coûts de démarrage afférents aux catégories II, III et V encourus avant la satisfaction des conditions générales préalables aux retraits ne doivent pas dépasser un montant total équivalent à 300 000 USD. Dès que possible après l'entrée en vigueur du présent Accord, le Bénéficiaire présentera au FIDA pour non-objection un budget détaillé des activités de démarrage. Le paiement du montant lié aux coûts de démarrage sera soumis à l'avis de non-objection du FIDA. Les montants éventuels non dépensés seront versés sur le compte désigné approprié du Projet.

Annexe 3

Clauses particulières

Conformément aux dispositions de la section 12.01 a) xxiii) des Conditions générales, le Fonds peut suspendre, en totalité ou en partie, le droit du Bénéficiaire de solliciter des retraits du compte du don du Fonds et du compte du don du Fonds ASAP si le Bénéficiaire n'a pas respecté l'une quelconque des clauses énoncées ci-dessous, et si le FIDA a établi que ladite défaillance a eu, ou risque d'avoir, un effet préjudiciable important sur le Projet:

1. Suivi-évaluation. L'UGP met en place un système de suivi-évaluation (S-E) afin de fournir les informations et les analyses utiles pour le pilotage de l'exécution du Projet et prévoir les ressources humaines et financières suffisantes pour leur mise en œuvre. Pour faciliter la mise en place du S-E dès le début du Projet, ce processus est appuyé par une assistance technique internationale. Le responsable de suivi-évaluation assure la production des documents requis, tandis que le S-E est opérationnalisé au niveau local par les partenaires de mise en œuvre et contrôlé et consolidé par les antennes de gestion. Le S-E permet de mesurer l'état d'avancement de l'exécution du Projet, ses effets et son impact sur les groupes cibles et renseigne une liste restreinte d'indicateurs relatifs au Système de Gestion des Résultats et de l'Impact (SYGRI), aux incidences du changement climatique (financement ASAP) et à la nutrition. Le S-E du PRODEFI est composé de la façon suivante: i) un suivi interne permanent des activités; ii) des auto-évaluations participatives internes avec les parties prenantes des filières notamment les GTF, les Associations de Gestion Locale Communautaire (AGLC), les Groupes d'intérêt économique (GIE), les coopératives, etc.; iii) des missions conjointes de supervision du FIDA et du Gouvernement au nombre maximum de deux par an, ainsi que des missions d'appui à la mise en œuvre; et iv) des évaluations externes ponctuelles. Une revue à mi-parcours est effectuée conjointement par le FIDA et le Gouvernement à la fin de la quatrième année. A la fin du Projet, une mission d'achèvement matérialisée par un rapport d'achèvement et un atelier de clôture mettent en exergue les résultats, les effets et l'impact du PRODEFI.

2. Recrutement du personnel. La sélection du personnel du Projet se fait sur une base compétitive par voie d'appel à candidatures publié dans la presse nationale, selon les procédures actuelles du Bénéficiaire, sur la base de contrats dont la durée ne pourra excéder la durée du Projet et renouvelable chaque année. Afin d'éviter les retards enregistrés lors du lancement des derniers projets financés par le FIDA en Mauritanie le recrutement du coordonnateur et des principaux cadres du Projet fait l'objet d'une attention particulière et une expertise internationale est mobilisée pour apporter un appui technique au déroulement du processus de recrutement. Une Commission nationale, dans laquelle le FIDA est représenté à titre d'observateur, est chargée de mener l'exercice en toute transparence selon des termes de référence qui sont élaborés conjointement par le Gouvernement mauritanien et le FIDA. Le personnel est soumis à des évaluations de performances organisées annuellement. Il pourra être mis fin à leur contrat ou à leur affectation en fonction des résultats de ces évaluations. Le recrutement du personnel ainsi que la décision de mettre fin à leurs fonctions ou à leur affectation se fait en consultation avec le FIDA. Pour faciliter le démarrage du Projet et appuyer la maîtrise d'ouvrage des activités (recrutement des prestataires, planification et lancement des activités), une assistance technique internationale est mobilisée durant les deux premières années du Projet.

3. Égalité. Toute discrimination fondée sur le sexe, l'âge, l'appartenance ethnique ou religieuse ne sera pas admissible lors du recrutement du personnel du Projet, conformément aux lois en vigueur sur le territoire du Bénéficiaire. Cependant, le

Bénéficiaire s'engage, à compétence égale, à privilégier les candidatures de femmes à pourvoir dans le cadre du Projet. Le Bénéficiaire encourage les femmes à postuler aux postes techniques à pourvoir dans le cadre du Projet.

4. Contrôle interne. Le PRODEFI dispose d'une fonction de contrôle interne dont les activités reposent sur un Plan de Contrôle Interne Annuel à définir par le contrôleur interne. Le contrôleur interne doit fournir à la coordination du PRODEFI la situation d'éventuels dysfonctionnements et faiblesses dans la gestion fiduciaire ainsi que les mesures à engager pour y pallier. Le contrôleur interne est sous la supervision du coordonnateur à qui il rend compte périodiquement de ses activités.

5. Pool d'assistance technique et financière (PATF). Dans la perspective de la mise en place progressive d'une approche programme au niveau du portefeuille du FIDA en Mauritanie, un PATF conjoint offre un appui aux deux projets du portefeuille. Les appuis du PATF portent en particulier sur: i) le contrôle interne des procédures et de la gestion de chaque projet et conseils au pilotage à chaque coordonnateur; ii) l'appui à la passation des marchés aux deux projets; iii) la communication et la gestion des savoirs; iv) le ciblage, le genre et la jeunesse et, v) le suivi-évaluation. Le pool est doté d'un budget spécifique et d'une planification provenant des deux projets, lui permettant de mobiliser rapidement des expertises nationales et internationales à la demande des projets pour appuyer: i) la planification, ii) l'informatique, iii) la gestion prévisionnelle et stratégique, iv) le suivi-évaluation, et v) la gestion fiduciaire et les ressources humaines.

Cadre logique

Synthèse/Résultats	Indicateurs clés de vérification ¹¹				Moyens de vérification			Hypothèses
	Nom	Référence	Mi-parcours	Fin	Source	Fréquence	Responsabilité	
Objectif général								
Améliorer les revenus et la sécurité alimentaire et nutritionnelle des populations rurales pauvres (femmes et jeunes en particulier) de ses zones d'intervention	1. Taux d'insécurité alimentaire des ménages ^{12*}	88% ¹³	N/A	A suivre	Données disponibles au niveau national	Année 1 et 8	UGP	Stabilité socio-politique et résilience du cadre macro-économique
	2. Taux de malnutrition chronique des enfants de moins de 5 ans*	37% ¹⁴	N/A	A suivre	Données Disponibles au niveau national	Année 1 et 8	UGP	
Objectif de développement du Projet								
Inclure les ruraux pauvres dont les femmes et les jeunes dans des filières rémunératrices et résilientes	3. Nombre de personnes ayant bénéficié des services du projet*	0	120 000	243 000	Rapportage interne	Trimestrielle	UGP, S&E	Les mesures prises contribuent à l'atténuation des risques ¹⁵
	4. Pourcentage d'augmentation de la marge brute des producteurs soutenus par le projet	Enquête de référence	+ 20%	+40%	Enquêtes spécifiques	Année 1, 4, 8	UGP, prestataire	
	5. Nombre de ménages plus résilients ¹⁶ aux effets du changement climatique (ASAP)*	0	7500	14 000	Rapportage interne	Année 1, 4, 8	UGP, S&E	
Effet 1: Des GTF durables et des partenariats soutiennent le développement des filières et les intérêts des producteurs pauvres	6. Nombre de GTF opérationnels ¹⁷	11	14	22	Evaluation	Année 1, 4, 8	UGP, prestataire	Volonté politique du Gouvernement à promouvoir les filières nationales
	7. % de 4P opérationnels après 3 ans de fonctionnement	N/A	50%	70%	Evaluation	Année 1, 4, 8	UGP, prestataire	
	8. Part des groupes de producteurs bancarisés	10%	50%	70%	Enquête d'impact, rapport prestataire	Annuelle	Prestataire	

¹¹ Désagrégé par genre et âge (hommes, femmes et jeunes de 15-35 ans)

¹² défini par le pourcentage de ménages ayant connu une première période de disette

¹³ données de l'enquête SYGRI finale du ProLPRAF (2016)

¹⁴ idem

¹⁵ Cf. Partie sur l'identification et atténuation des risques

¹⁶ Dans le cadre du projet, un exploitant sera considéré comme plus résilient s'il a accès à au moins deux des volets suivants i) irrigation économe en eau, ii) accès à l'énergie décarbonnée,

iii) gestion durable des PNFL iv) gestion durable du fourrage, v) formation aux techniques culturales intelligentes face au climat.

¹⁷ Ayant atteint le niveau 1 sur la base de la typologie des GTF

Produit 1.1: les acteurs sont renforcés dans l'analyse, la programmation et le dialogue politique relatifs à leurs filières	9. Nombre de GTF soutenus	0	16	26	Rapportage interne	Trimestrielle	UGP, prestataire	Représentativité de tous les types d'acteurs au sein des filières dans les GTF
Produit 1.2: Des initiatives de contractualisation formalisées et de partenariats entre acteurs sont développées et financées	10. Nombre de 4P financés	0	20	40	Rapportage interne	Trimestrielle	UGP, S&E	
	11. Nombre de groupes CECl constitués	0	150	220	Enquête d'impact, rapport prestataire	Annuelle	prestataire	
	12. Nombre de contrats appuyés	0	250	600	Rapportage interne	Trimestrielle	UGP, S&E	
Produit 1.3: Des infrastructures facilitant l'accès au marché sont construites ou réhabilitées	13. Km de pistes remises en état*	0	90	130	Rapportage interne	Trimestrielle	UGP, S&E	Opérationnalité et pérennité des GTF pour promouvoir l'approche tournée vers le marché et l'inclusion des ruraux pauvres
Effet 2: Des modèles de production résilients, sensibles aux enjeux nutritionnels et orientés vers le marché sont adoptés par les bénéficiaires	14. Part des producteurs ayant déclaré une augmentation de la production commercialisée	0	90%	90%	Enquêtes spécifiques	Annuelle		
	15. Score de diversité alimentaire des ménages	A déterminer	N/A		Enquête socio-économique de base	Année 1 et 8	UGP, S&E UGP, S&E	
Produit 2.1: Des modèles de production compétitifs et résilients sont mis en œuvre	16. Nombre de coopératives bénéficiant des modèles de production	0	350	700	Rapportage interne	Trimestrielle	UGP, S&E	- Pérennité du dispositif d'appui conseil et d'encadrement
	17. Nombre de ménages vulnérables disposant de plus d'eau pour la production et la transformation agricole (ASAP)*	0	6000	10800	Rapportage interne	Trimestrielle	UGP, S&E	
Produit 2.2: des services d'appui conseils et l'offre de service favorisent l'adoption des modèles de production	18. Nombre de personnes bénéficiant des séances d'éducation nutritionnelle	0	5000	11000	Rapportage interne	Trimestrielle	UGP, S&E	